



دليل الاستثمار في سلوفاكيا 2013

تشهد الجمهورية السلوفاكية نمواً اقتصادياً متيناً و تدفقاً هائلاً للاستثمارات الأجنبية في العقد الأخير. وعلى الرغم من أن الأزمة العالمية قد صرعت الأقتصاد السلوفاكي، مع عدد من الدول الأخرى، بقيت سلوفاكيا الدولة الأكثر جذباً للاستثمارات في الأسواق النامية في وسط و شرق أوروبا، وذلك وفقاً لإحصائيات البنك الدولي لعام 2013 في ممارسة الأعمال التجارية.

طبعاً دليل الاستثمار في سلوفاكيا لعام 2013 يهدف لتزويد بما هو جديد في البيئة الاستثمارية لسلوفاكيا مع المعلومات المتغيرة والأساسية في القانون السلوفاكي حول الإمكانيات الاستثمارية والتي تهم الداخلين و المنضمين للسوق السلوفاكية.

القسم الأول من هذا الدليل يتضمن مقدمة مختصرة عن الجمهورية السلوفاكية و عن تشكيلها الاقتصادي خلال العقد الأخير. و القسم الثاني يحدد العوامل الأكثر أهمية و التي جعلت الجمهورية السلوفاكية هدفاً جذاباً للمستثمر الأجنبي. و القسم الثالث يزود معلومات عن كيفية بدء و ممارسة العمل التجاري على الأراضي السلوفاكية. و القسم الرابع يهدف إلى تحليل ألية إنهاء الالتزامات التجارية للمستثمرين الراغبين بذلك. ختاماً، القسم الخامس و يتضمن موجز تلخيصي عن ألية فض النزاعات في سلوفاكيا امام المحاكم أو التحكيم الخاص.

1. نظرة عامة

1.1 معلومات عامة عن الجمهورية السلوفاكية:

تغطي مساحة الجمهورية السلوفاكية 49.000 كم مربع و عدد السكان فيها حوالي 5.4 مليون نسمة, واقعة في قلب أوروبا, ولها حدود مع بولندا (508.2 كم), أوكرانيا (98 كم), هنغاريا (679 كم), النمسا (155 كم) و الجمهورية التشيكية (251.8 كم). عاصمة سلوفاكيا هي براتسلافا, عدد سكانها 471.000 نسمة وواقعة في الزاوية الغربية الجنوبية للبلد و القريبة من الحدود النمساوية والهنغارية و تبعد فقط حوالي 65 كم عن فيننا و 200 كم عن بوادبست.

الموقع الاستراتيجي يعرض امكانيات للسوق الاستهلاكية بما لا يقل عن 350 مليون مستهلك بمساحة قطرها 1000 كم. و الجمهورية السلوفاكية تعتبر مدخلاً للسوق الأوكرانية و الروسية.

و سلوفاكيا هي عضو في منظمة الصحة العالمية, منظمة التعاون والتنمية, منظمة التجارة العالمية, اليونسكو, حلف شمال الأطلسي و الإنتربول و عدد كبير من المنظمات الدولية.

في 1 أيار 2004 انضمت الجمهورية السلوفاكية للاتحاد الاوروبي و في 21 كانون الاول 2007 في منطقة الشينغن و في 1 كانون الاول 2009 اصبحت عضو في منطقة اليورو و بنجاح تمت تبديل العملة السلوفاكية بنسبة تحويل للعملة بقيمة 30.1260 كورون سلوفاكي لليورو الواحد.

في 1 أيار 2011, تم إلغاء كل القيود و العقوبات امام المواطنين السلوفاك للعيش و العمل في الدول الأعضاء الأخرى للاتحاد الاوروبي, و ذلك يعني بالضرورة أن كل السلوفاك يستطيعون العمل في أي مكان في أوروبا دون قيد أو شرط.

الجمهورية السلوفاكية تلحق بالنظام القانوني المدني القاري المتأثر بالنظام القانوني الألماني والفرنسي, وفي الوقت الراهن بالقانون الاوروبي.

1.2 الاصلاحات الاقتصادية قد قادت الى النمو

الجمهورية السلوفاكية واحدة من المتأخرين على عملية التحول الاقتصادي لوسط و شرق أوروبا من عام 1990, و لكن مع نهاية الانتخابات لعام 1998 بدأ البلد في تطبيق الكثير من الاصلاحات الاقتصادية من خلال البنوك و القطاعات المخصصة حيث تم تحسين الشفافية و الرقابة المالية بشكل ملحوظ. و كنتيجة على ذلك, فإن العديد من المستثمرين من أوروبا و أمريكا قد نالوا على حصص مهمة في العديد من المؤسسات المملوكة للدولة سابقاً.

نجحت عملية الاصلاح بعد الانتخابات العامة في عام 2002. فالحكومة الجديدة ادخلت اصلاحات واسعة النطاق وبعيدة المدى مؤثرة في العديد من المجالات, من المال العام للتوظيف, التعليم, الصحة, الضمان الاجتماعي, فتقديم الضريبة البسيطة التنافسية 19% يعتبر حجر الزاوية للاصلاح الاقتصادي لعام 2004 و الحافز للاهتمام العالمي.

المراقبين الدوليين قد امتدحوا التغير السريع والعميق والارتفاع الحاد للديناميكية الاقتصادية التنافسية الذي حصل للجمهورية السلوفاكية. و من بين المصادر الأخرى, التقرير الاقتصادي للبنك الدولي لعام 2005 الذي يضع الجمهورية السلوفاكية في قمة الدول على صعيد المناخ الاستثماري و الاصلاح في السنة السابقة. منظمة التعاون والتنمية بمجلتها الاحصائية أعطت النظام الضريبي للجمهورية السلوفاكية رقماً بنسبته على الناتج المحلي الاجمالي كالسابع بإنخفاضه على مستوى الدول الأعضاء في منظمة التعاون و التنمية لعام 2009.

سلوفاكيا و على الرغم من الصعوبات و العقبات التراكمية على ديون الدولة فإنها في عام 2011 بقيت الوحيدة من بين خمس دول في أوروبا و التي حافظت على عجز للميزانية بما يقارب 60% من الناتج المحلي الاجمالي. الحكومة السلوفاكية و من خلال برنامج الترسخ و التثبيت المالي لوزارة المالية أثبتت جدارتها بإبقاء العجز للميزانية تحت 3% بنهاية عام 2013. ففي عام 2011 كان العجز بنسبة 4.9% و في عام 2012 كان 4.35%. و التوقعات كما كانت الى 2.9% لعام 2013, و 2.4% لعام 2014 و 1.9% لعام 2015, فأقل من 3% كحد ادنى للعجز على المستوى الاوروبي.

2. النقاط الثلاث المهمة للمستثمرين الأجانب

2.1 النظام الضريبي الملائم

2.1.1 نظرة على النظام الضريبي السلوفاكي:

من أجل تخفيض العجز في الميزانية العامة فإن الحكومة الجديدة منذ تشرين الثاني لعام 2012 صدقت على القانون رقم 2013/515 و تعديلاته. فيما يتعلق بالضريبة و التي ألغت الضريبة المتساوية 19% و أوردت ضريبة تصاعدية بنسبتين. و مستوى الدخل الضريبي ازيد بنسبة 5% لبعض الوظائف الحكومية , و زيادة الضريبة على الاشخاص الاعتبارية و إعادة الجدولة للضرائب على الارباح لأسهم الشركات, و تعديل الحد المقرر قانوناً بنسبة 40% من النفقات للشخص العامل لشخصه بحد اعلى لا يتجاوز 5.040 يورو سنوياً و ألغى خيار الضريبة على العقار و كل هذه التعديلات تدخل حيز التنفيذ منذ 01.01.2013.

الجدول رقم 1: الضريبة في دول الفيزاغارد غروب الأربعة

بولندا	هنغاريا	الجمهورية التشيكية	الجمهورية السلوفاكية	
19%	10% / 19%	19%	23%	ضريبة الشركات
18 - 23%	16%	15%	19 - 25%	الضريبة الشخصية
23%	27%	21%	20%	الضريبة على القيمة المضافة

النظام الضريبي لسلوفاكيا يتضمن ضرائب مباشرة وغير مباشرة. الضرائب المباشرة و تتضمن (الضرائب على الدخل الشخصي, الضرائب على الشركات) و ضرائب محلية (الضرائب على العقارات, الضرائب على السيارات... إلخ). بينما الضرائب غير المباشرة تتضمن الضريبة على القيمة المضافة و الرسوم الجمركية. و فقط ضريبة الدخل و الضريبة على القيمة المضافة يتم مناقشتها في هذا الفصل. و ذلك طبعاً لكونهما الأكثر علاقة بالمستثمر من وجهة نظره.

2.1.2 ضريبة الشركات

وفقاً للمادة 2 من قانون ضريبة الدخل, تفرض ضريبة الشركات على الاشخاص الاعتباريين وفقاً لمكتب تسجيلهم او المركز الاساسي للادارة الكائن على الاراضي السلوفاكية. قانون ضريبة الدخل يحدد المركز الاساسي للادارة كمكان حيث القرارات الادارية و التجارية تتخذ من الهيئات الادارية و التنفيذية. الالتزام الضريبي للأشخاص الاعتبارية غير محدود و لذلك هم مسؤولين عن دفع الضريبة على الدخل الناتجة عن مصادر سلوفاكية أو حتى من الخارج. بعض الشخصيات الاعتبارية الاخرى كالشركات الدائمة لديها فقط بعض الالتزامات الضريبية, لذلك, فهي عرضة لتدفع الضريبة على الدخل فقط في حال كونه من مصدر سلوفاكي. و السنة الضريبة لا تتساوى مع السنة التقويمية.

و القانون الضريبي لا يتضمن اي قوانين خاصة لمجموعات محددة مثلاً, فكل شركة بشكل مستقل تدفع ضرائبها.

2.1.3 الدخل الضريبي الشخصي

وفقاً للمادة 2 من قانون ضريبة الدخل، يتم فرض ضريبة الدخل الشخصي على الأشخاص الطبيعيين العاديين المقيمين بصفة دائمة في الجمهورية السلوفاكية أو موجودين فعلياً في الجمهورية السلوفاكية لـ 183 يوماً أو أكثر من السنة التقويمية، إما بشكل مستمر أو كلياً بالمجموع (ضريبة سكان سلوفاكيا). سكان السلوفاكيين عرضة لضريبة الدخل الشخصي على دخلهم في جميع أنحاء العالم.

وغير ذلك من الأشخاص الطبيعيين (ضريبة على غير المقيمين) فهم عرضة لضريبة الدخل الشخصي على الأراضي السلوفاكية حيث مصادرها من الدخل فقط. وهذا يشمل، على سبيل المثال، الدخل من العمل الذي نفذ في سلوفاكيا، والدخل الذي تدفعه الشركة السلوفاكية لأداء وظيفة في الشركة نفسها أو الدخل من الخدمات الاستشارية أو الأنشطة المماثلة التي نفذت في الجمهورية السلوفاكية.

2.1.4 ضريبة القيمة المضافة

يحكم الضريبة على القيمة المضافة القانون رقم 2004/222. ويجب على الكيانات الخاضعة للضريبة السلوفاكية والتي مكاتبها الرئيسية، أي مكان عملها أو الإقامة في سلوفاكيا، بتسجيل الضريبة في حالة دوران رأس مالها في غضون 12 شهراً السابقة بتجاوز 49,790 يورو و التسجيل الطوعي هو ممكن أيضاً.

وقد ارتفع معدل ضريبة القيمة المضافة من 19% إلى 20% اعتباراً من 1 يناير 2011. وخفض معدل الضريبة إلى 10% على بضائع مثل الكتب والأجهزة الطبية والصيدلانية والتي تم ذكرها في الملحق رقم 7 لقانون الضريبة على القيمة المضافة وخفض معدل ضريبة القيمة المضافة بنسبة 6% التي تم تطبيقها على بيع السلع الزراعية والتي ألغيت في تعديل على قانون ضريبة القيمة رقم 2010/490.

2.1.5 نقل التسعير

وفقاً للمادة 17 الفقرة 5 من قانون ضريبة الدخل، لا بد من تحديد الأسعار بين الكيان والشركة السلوفاكية الأجنبية المرتبطة بها في القيمة السوقية العادلة لأغراض ضريبة الدخل وخلافاً لذلك، السلطات الضريبية لديها الحق في تعديل القاعدة الضريبية وفرض عقوبات في حال عدم احترام الأسعار أي التقيد به.

المادة 2 الفقرة ن - ر من قانون ضريبة الدخل تعرف الطرف الأجنبي بوصفه طرفاً اقتصادياً أو شخصياً ذا صلة، أو طرف أجنبي متصلاً بخلاف ذلك. علماً بأن مثل هذه العلاقة لا تنشأ إلا في الحالات التي يكون فيها الطرفان قد اسسوا ذلك لغرض خفض قاعدتهما الضريبية. يتم تعريف العلاقة الاقتصادية أو الشخصية بمشاركة طرف في الإدارة مع الطرف الآخر وتعني المشاركة بأنه السيطرة بأعلى من 25% مباشرة أو بشكل غير مباشر في رأس المال أو حقوق التصويت.

2.1.6 تجنب معاهدات ازدواج الضرائب

ويمكن تعديل النظام الضريبي من خلال المعاهدات الثنائية لتجنب الضرائب. وحتى الآن، أبرمت الجمهورية السلوفاكية مثل هذه المعاهدات مع 63 بلداً حول العالم و 7 معاهدات تتبع نماذج منظمة التعاون والتنمية بهذا الخصوص.

2.2 حوافز الاستثمار الجاذبة

2.2.1 حوافز الاستثمار بموجب قانون الاتحاد الأوروبي

حوافز الاستثمار هي بلا شك حجة جديّة لصالح الجمهورية السلوفاكية. ومع ذلك ، كدولة عضو في الاتحاد الأوروبي ، يجب على الجمهورية السلوفاكية الامتثال لقواعد الاتحاد الأوروبي.

أحد المبادئ الأساسية للقانون الاتحاد الأوروبي هو تشجيع المنافسة في السوق الداخلية في الاتحاد الأوروبي. ولذلك ، يحظر على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منح أية حوافز قادرة على تشجيع المنافسة والمشوهة لها والتي تؤثر على التجارة بين الدول الأعضاء. فمفهوم دعم الدولة واسع جدا ويشمل مجموعة واسعة من الحوافز العامة المباشرة وغير المباشرة. فحوافز الاستثمار التي تسعى إلى اجتذاب المستثمرين الأجانب بدهاء ينظر إليها على أنها تشوه المنافسة

الجدول 2 : النسبة المئوية للاستثمار والذي يمكن تغطيتها بواسطة حوافز الاستثمار

براسلافا	0%
غرب سلوفاكيا	40%
وسط سلوفاكيا	50%
شرق سلوفاكيا	50%

ومع ذلك ، فإن تعزيز المنافسة في السوق الداخلية ليس فقط سياسة الاتحاد الأوروبي بمفرده. فقد وضع الاتحاد الأوروبي هدفا في تحسين مستوى المعيشة في المناطق الفقيرة والقضاء على التفاوت الطبقي بين المناطق. وقد أدت هذه وغيرها من السياسات لعدد من الاستثناءات لمبدأ حظر المساعدات الحكومية. إعفاء رئيسي لمستثمر ما ربما يكون الاستثناء من المساعدات مثلاً لتعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الاقتصادية التي يكون فيها مستوى المعيشة منخفضاً بشكل غير طبيعي أو حيث تكون هناك بطالة خطيرة مقارنة مع المعدل المتوسط في الاتحاد الأوروبي. و المساعدات الإقليمية تختلف عن الفئات الأخرى من المساعدات كما أن ذلك يقتصر على مناطق جغرافية محددة ، وهي تهدف بشكل خاص إلى تشجيع التنمية الاقتصادية في تلك المناطق من خلال توفير الدعم للاستثمار وخلق فرص العمل.

كما تم ربط منح المساعدات الى المنطقة حيث يجري الاستثمار ، فقد حددت المفوضية الأوروبية المناطق التي يحق لها تلقي المساعدات وحجم المساعدات لكل من تلك المناطق (انظر الجدول 2). فارتفعت نسبة الحوافز للاستثمار بنسبة 10% في حالة الشركات متوسطة الحجم وبنسبة 20% في حالة الشركات الصغيرة ولكن في حالة الاستثمارات الكبيرة ترتفع النسبة حسب حجم الاستثمار.

2.2.2 الحوافز الاستثمارية بموجب القانون السلوفاكي

حتى وقت قريب ، كانت الجمهورية السلوفاكية تنتهج نهجا غير منظم في مجملها لحوافز الاستثمار. عموما ، فنوع وكمية الحوافز التي وردت ، وظروف المستثمر ايضا تتم في عقد اجتماع بحيث يتم تحديد ذلك عن طريق التفاوض بين الحكومة والمستثمر. ويقدم هذا النظام قدرا كبيرا من المرونة في جذب المستثمرين الراغبين في بناء مشاريعهم في اتجاه معين ، ولكنها تفتقر إلى الشفافية واليقين.

في 1 يناير 2008 ، قانون جديد لحوافز الاستثمار دخل حيز النفاذ. وهذا القانون الجديد يحدد أربع فئات أساسية من المشاريع الاستثمارية التي يحق لها حوافز الاستثمار : الصناعات التحويلية ، مراكز التكنولوجيا ومراكز الخدمات الاستراتيجية ، والسياحة. و داخل كل فئة ، يمكن للمستثمرين تطبيق حوافز الاستثمار التالية : دعم نقدي لشراء طويل الأجل للموجودات العينية والمنقولة ، الشركات المساعدة في ضريبة الدخل ، المساهمات في الوظائف التي أنشئت حديثا ، ونقل العقار بسعر مخفض.

و بالمقارنة مع عام 2012 فإن الشروط القانونية للحصول على الدعم الاستثماري قد عززت بالتعديلات الطارئة على قانون الحوافز الاستثماري رقم 2007/561. فالمشارك الذي يريد الحصول على دعم استثماري في مجال القطاع الصناعي عليه و بموجب المادة 1 الفقرة 4 لقانون الحوافز الاستثماري أن يحقق الشروط المنصوص عليها صراحةً:

أ - الحصول على اصول ثابتة و منقولة بقيمة لا تقل عن 10.000.000 يورو. ومنها لا يقل عن 50% مغطى بملكية لشخص قانوني او لشخص طبيعي؛

ب - الحصول على تقنية انتاج و معدات مطلوبة لعملية التصنيع وذلك بقيمة لا تقل عن 60% من قيمة الاصول الثابتة و المنقولة و محققاً للشروط الاخرى الواردة في التعديل؛

ج - التأكد من أن الانتاج و عملية تحويله و عملية البناء و كل ما يتعلق بذلك موافق للمواصفات الغير مخلة بحماية البيئة و القوانين المتعلقة بذلك؛

د - الاستمرار بالمشروع الاستثماري بمكان واحد و بملكية لأرض واحدة.

من الضروري أن يتم الاشارة لما يلي:

- إذا كان مشروع الاستثمار مقرر بمكان حيث تكون فيه نسبة البطالة اعلى من المستوى المتوسط المذكور للدولة فإنه و بموجب ذلك تخفض المبالغ المذكورة من 10.000.000 الى 5.000.000 و منها يجب ان تكون على الاقل 2.500.000 مغطاة من الاصول الثابتة و المنقولة للمشروع.

- و إذا المشروع الاستثماري كان مقررأ في مقاطعة فيها نسبة البطالة مرتفعة بأعلى من 50% من النسبة المتوسطة للبطالة في سلوفاكيا فإن مبلغ الـ 10.000.000 يورو يخفض إلى 3.000.000 و على الاقل مغطى منه الاصول الثابتة و المنقولة للمشروع.

- إذا المشروع الاستثماري سيطبق على مشاريع صغيرة أو متوسطة الحجم. فإن المبالغ المذكورة أعلاه تخفض للنصف.

و في ضوء ما تم ذكره سابقاً فإنه من المستنتج أن المشاريع الصناعية الصغيرة لديها الكثير من المحفزات للحصول على المساعدة المالية. و بالاضافة الى ذلك فإن المساعدة تنطبق على مشاريع و قطاعات أخرى و ليس فقط القطاع الصناعي و الجدول التالي يوضح المبالغ بالحد الأدنى الواجب توافره حتى يمكن طلب المساعدة الاستثمارية.

الجدول رقم 3 : الحد الأدنى من الاستثمار الموجود مع المقارنة بمبلغ الدعم الاستثماري

مجال الدعم الاستثماري				الحد الأدنى من رأسمال المطلوب حتى يتم تقديم الدعم
السياحة	دعم المراكز الاستراتيجية	المراكز التقنية	القطاع الصناعي	
-	-	-	€ 5.000.000	€ 14.000.000
€ 5.000.000	-	-	-	€ 10.000.000
-	-	-	€ 2.500.000	€ 7.000.000
€ 2.500.000	-	-	-	€ 5.000.000
-	-	-	€ 1.500.000	€ 3.500.000
€ 1.500.000	-	-	-	€ 3.000.000
-	-	€ 250.000	-	€ 500.000
-	€ 200.000	-	-	€ 400.000

المصدر: المكتب الاحصائي للاتحاد الاوروبي و التحليل لمكتب البنك المركزي السلوفاكي. هذه المعلومات واردة فقط على سبيل الاخطار لا أكثر.

في حالة الاستثمار بالمراكز الاستثمارية فإنه يمكن ان تستخدم للمراكز الجديدة أو حتى في النفقات للمراكز القديمة و كشرط أساسي بأن تكون الاصول الثابتة و المنقولة بما لا يقل عن 500.000 يورو و عدد المستخدمين من ذوي الكفاءات لا يقل عن 70% من العاملين في المركز.

غير ذلك من الشروط العامة التي يجب توافرها في المستثمر , على الاقل 25% من الاصول المستثمرة للمشروع موجودة من خارج إطار الدعم الاستثماري. و على المستثمر مباشرة العمل بعد 3 سنوات من تاريخ تقديم الدعم له. و عليه ان يعيد الدعم المقدم له بعد 5 سنوات على الأقل.

2.3 التكلفة منخفضة و القوة العاملة الماهرة

2.3.1 وفترة القوة العاملة

الجمهورية السلوفاكية يبلغ عدد سكانها 2.342 مليون عامل، مع كم قوي في مجال الهندسة الميكانيكية والإنتاج. ارتفع معدل البطالة من 13.5% في عام 2011 إلى 14.0% في عام 2012. عند تحليل وفترة سوق العمل في الجمهورية السلوفاكية من الضروري أيضا أن تأخذ في الاعتبار بأنه أكثر من 114.600 من الأشخاص غادروا البلاد للعمل في الخارج.

وقد لوحظت الفوارق الإقليمية الكبرى في معدلات البطالة في انحاء سلوفاكيا، وأدناها في الغرب الأكثر تطورا في البلاد (براتيسلافا ، والمناطق كترينشين و ترنافا) وأعلىها في وسط وشرق سلوفاكيا (بانسكا بيستريكا، كوسيتشا ومناطق بريشوف). ويمكن تفسير هذه الظاهرة جزئيا إلى حقيقة أنه تم تدفق الاستثمار الأجنبي مباشرة وبتكيز كثيف في المناطق الغربية من البلاد. براتيسلافا وحدها تستوعب 74.6% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى الربع الثالث من عام 2012. و المنطقة الثانية بمدينة كويشتسا بـ 19.2% وشكلت المنطقة الصناعية في جيلينا فقط 4.0% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم 4 : نسب البطالة في دول الفيزاغارد غروب الأربعة

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
14.0	14.56	14.0	12.5	9.6	11.1	13.4	16.3	18.2	سلوفاكيا
7.5	6.7	7.0	9.2	4.4	5.3	7.2	7.9	8.3	التشيك
10.6	9.9	9.7	11.1	7.1	9.6	13.9	17.8	19.0	بولندا
10.9	10.7	12.0	10.3	7.9	7.4	7.5	7.2	6.1	هنغاريا

المصدر: المكتب الاحصائي للاتحاد الاوروبي و التحليل لمكتب البنك المركزي السلوفاكي.

جدول رقم 5 : البطالة في أقاليم الجمهورية السلوفاكية 2008 – 2011

أعداد العاملين				نسب البطالة %				
2011	2010	2009	2008	2011	2010	2009	2008	
20.400	20.900	16.300	12.400	5.8	6.1	4.7	3.6	براتسلافا
31.700	36.600	27.500	18.300	10.6	12.0	9.1	6.2	ترنافا
25.900	30.700	21.400	13.900	8.7	10.2	7.3	4.7	ترينشن
43.900	54.100	45.700	31.700	12.5	15.4	13.0	8.8	نيترا
48.600	48.700	35.400	25.900	14.3	14.5	10.6	7.7	جيلينا
58.000	60.300	59.800	59.500	17.5	18.6	18.8	18.2	بانسكا بيتريتسا
68.000	72.000	62.400	48.700	17.8	18.6	16.5	13.0	بريشوف
71.600	65.800	55.800	47.200	19.6	18.3	15.5	13.5	كوشيتسا

المصدر: المكتب الاحصائي للاتحاد الاوروبي و التحليل لمكتب البنك المركزي السلوفاكي.

2.3.2 تكاليف العمل

على الرغم من المعدلات الإنتاجية المتماثلة داخل منطقة دول الفيزاغارد غروب الأربعة (التي تضم جمهورية التشيك والمجر وسلوفاكيا وبولندا) فإن تكاليف العمل في سلوفاكيا لا تزال أرخص مما كانت عليه في الجمهورية التشيكية، وعلى الرغم من الزيادة الطفيفة، بالمقارنة مع المجر وبولندا. فإنه يبقى ومع ذلك بما يقارب الى أربع مرات أرخص مما كانت عليه في أوروبا الغربية.

جدول رقم 6 : تكاليف العمل في دول الاتحاد الاوروبي المنتقة

يورو في الساعة						
2012	2011	2010	2009	2008	2007	
8.3	8.0	7.9	7.5	7.4	6.8	سلوفاكيا
7.4	7.0	7.0	6.9	7.5	6.8	بولندا
7.5	7.3	7.3	7.6	7.6	7.1	هنغاريا
10.6	9.9	10.0	9.6	8.1	7.9	التشيك
34.2	33.1	33.1	32.9	29.2	25.3	فرنسا

المصدر: المكتب الاحصائي للاتحاد الاوروبي و التحليل لمكتب البنك المركزي السلوفاكي.

هنالك الكثير من التفاوت لتكاليف العمل بين المناطق السلوفاكية، و أعلاها في براتسلافا و منطقة كوشيتسا و الأقل في بريشوف و نيترا و بانسكا بيستريتسا.

2.3.3 موجز قانون العمل

التعديل الجديد لقانون العمل والذي وضع تحت التنفيذ منذ بداية شهر كانون الثاني لعام 2013 قد غير ما يلي: عقود العمل محددة الزمن لا يجوز ان تتجاوز السنتين. و يجوز ان تمتد او تجدد مرتين متتاليتين لمدة سنتين؛ إمكانية تمديد فترة الاختبار بقرار جماعي قد الغيت؛ الحد الأدنى لفترة الاختبار 3 أشهر و الحد الأعلى 6 أشهر لعمل تنفيذي. الشخص المؤهل او الجهة المسؤولة عن ذلك تم تحديدها بموجب القانون؛ و العمل الليلي حدد بالعمل المقرر من الساعة 10 مساءً و حتى الساعة 6 صباحاً و المتوسط الاسبوعي للعمل بما يتضمن الساعات الاضافية لا يمكن ان يتجاوز 48 ساعة لمدة اربعة اشهر متتالية.

وفقا للمادة 42 الفقرة 1 من قانون العمل، تنشأ علاقات العمل من خلال عقود عمل مكتوبة بين صاحب العمل والموظفين. إلى جانب عقد العمل، وقانون العمل يقر ثلاثة أنواع أخرى من العقود: عقد لأداء عمل، عقد للقيام بالأنشطة وعقد العمل المؤقت للطلاب. هذه العقود هي ذات أهمية ثانوية، وبالتالي لن يتم تناولها في هذا الفصل.

وفقا للمادة 85 الفقرة 5 من قانون العمل، الحد الأقصى لساعات العمل الأسبوعية هو 40 ساعة، رغم أنه في بعض المهن الشاقة أو الخطرة قد خفض هذا الرقم إلى 33.5 ساعة. والعمل الإضافي بما لا يزيد على 8 ساعات في الأسبوع لمدة أربعة اشهر متتالية و في هذه الحالة لا يجوز الاتفاق على مدى 12 شهر متتالية أو 150 ساعة في السنة التقويمية الواحدة.

وفقا للمادة 59 الفقرة 1 من قانون العمل، يمكن إنهاء عقد العمل و ذلك وفقاً لاتفاق متبادل من الطرفين، والإنهاء الفوري أو الإنهاء بموجب إخطار.

ووفقا للمادة 68 الفقرة 1 من قانون العمل، يجوز لصاحب العمل إنهاء عقد العمل فوراً في حال أدين الموظف في قضية جنائية بفعل متعمد أو بخرق خطير للانضباط. والفرص المحددة للموظف لإنهاء عقد العمل على الفور تقتصر على ظروف استثنائية فقط.

فترة الاخطار يجب ان تكون لمدة لا تقل عن شهر واحد. وهذا في حالة كون العامل قد عمل لفترة سنة على الاقل. في حال كون العامل قد عمل لفترة تتجاوز السنة وحتى الخمس سنوات فإن فترة الاخطار تصل لحد الشهرين و اذا كان قد عمل لمدة تتجاوز الخمس سنوات فان مدة الاخطار تتجاوز 3 اشهر.

وعلى النقيض من ذلك، لا يمكن لصاحب العمل أن يعطي إلا إشعاراً للموظف لأحد الأسباب المنصوص عليها صراحة في قانون العمل. المادة 63 تنص على ذلك للأسباب التالية:

- أ - أعمال صاحب العمل أو جزء منها قد صفيت أو نقلت؛
- ب - كون الموظف زائداً عن الحاجة بحكم التغيير الحاصل في الواجبات والمعدات التقنية، وتخفيض في عدد الموظفين بهدف زيادة كفاءة العمل، أو التغييرات التنظيمية الأخرى؛
- ج - وفقاً لتقييم طبي، بأن الموظف فقد القدرة على أداء مهام وظيفته / وظيفتها السابق و يعود ذلك إلى شروط صحته/ صحتها؛
- د - الموظف لا يفي بالمطلبات القانونية لأداء العمل المتفق عليها؛
- هـ - الموظف لا يقوم على النحو المناسب بمهام عمله / عملها، حتى أنه قد تم اخطاره / اخطارها من قبل صاحب العمل لتصحيح أوجه التقصير كتابياً، ومرتين في غضون 6 أشهر؛
- و- موظف يرتكب خرقاً خطيراً للانضباط؛
- ز- موظف يرتكب انتهاكات خطيرة مستمرة ولكنها أقل خطورة من الانضباط العام.

يتم تعريف الاستغناء الجماعي من جانب القانون بأنه الحالة التي يقوم فيها صاحب العمل بإنهاء علاقة العمل لأسباب (أ) و (ب) كما ورد أعلاه مع ما لا يقل عن 10 موظفاً على مدى فترة 30 يوماً.

قانون العمل يسمح بمجال تغطية أو تبديل فترة الاختبار بتعويض مادي. و العامل يحق له دمج الاثنيين معاً، و يقدر التعويض المادي بمقدار مدة العمل و طولها، و بمعنى آخر مدة العمل ككل الممارس عند رب العمل الذي قام بالاطار و بموجب المادة 63 الفقرة أ - أو ب من قانون العمل.

أو لأن العامل قد حصل له عجز صحي أو مرضي و قيمة التعويض المادي تكون بما لا يقل عن:

- أ - معدل راتب شهري واحد اذا كان العامل قد عمل لمدة تتراوح بين 2 و حتى 5 سنوات.
- ب - معدل راتبين شهريين اذا كان العامل قد عمل لمدة تتراوح بين 5 و حتى 10 سنوات.
- ج - معدل ثلاث رواتب اذا كان العامل قد عمل لمدة تتراوح بين 10 و حتى 20 سنة.
- د - معدل اربع رواتب اذا كان العامل قد عمل لمدة تتجاوز 20 سنة.

قانون العمل يسمح للعمال و ذلك من مجال الاختيار بأن يوقعوا عقود عمل مؤقتة من خلال مؤسسات عمل مؤقتة. و هنا لن يكون هناك اية علاقة تعاقدية على اساس عقد عمل و انما على اساس اتفاق مع المؤسسة التعاقدية المؤقتة و هذه الحالات تستخدم من قبل المستثمرين الكبار في حالات الضغط الموسمي الشديد و في هذه الحالات يخضع القانون للاتفاق المؤقت و ليس لعقد العمل العادي.

3. البدء بالتجارة

3.1 تأسيس شركة محدودة المسؤولية

يمكن للمستثمرين الدخول في السوق السلوفاكية و الاختيار بين عدة أشكال للشركات كما هو واضح في القانون التجاري، مثل شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة مساهمة، و الشراكة المحدودة أو العامة، أو وفقاً لقانون الاتحاد الأوروبي، مثل شركة أوروبية. و الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي الشكل الأكثر شيوعاً للشركات و بالتالي سيتم التعامل بالتفصيل فيها في هذا الفصل.

لا توجد أية قيود على المستثمرين الأجانب عندما يتعلق الأمر بتأسيس شركات. يجوز لأي شخص أجنبي طبيعي أو اعتباري إنشاء أي شكل من أشكال الشركة إما مع أشخاص آخرين أجانب أو سلوفاك أو حتى وحده بوصفه المساهم الوحيد. في هذا الصدد و الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين يتمتعون بنفس الحقوق و يتحملون نفس الواجبات كأشخاص و لا يكون هناك تمييز ضدهم.

وفقاً للمادة 108 من القانون التجاري، الحد الأدنى المطلوب من رأس المال المسجل 5.000 يورو. المادة 111 الفقرة 1 تتطلب أن يتم دفع ما لا يقل عن 50% من رأس المال المسجل قبل تقديم الاقتراح لتسجيل الشركة في السجل التجاري.

ويمكن تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة من قبل المساهم الوحيد بغض النظر عما إذا كان شخص اعتباري أو شخص طبيعي. اثنين من القيود موجودة في هذا الصدد. أولاً، يجب في الشركة التي يملكها المساهم الوحيد ألا يكون المساهم الوحيد في شركة أخرى ذات مسؤولية محدودة. ثانياً، يجب على الشخص الطبيعي بأن لا يكون المساهم الوحيد في أكثر من ثلاث شركات. الحد الأقصى لعدد المساهمين يصل إلى 50 شخصاً.

الهيئات الاعتبارية للشركة ذات المسؤولية المحدودة هي اجتماع المساهمين، المدير التنفيذي و المجلس الاستشاري.

ويتألف اجتماع المساهمين من اجتماع لحملة الأسهم لجميع المساهمين، ويقرر في جميع القضايا الرئيسية بما في ذلك تعيين وإقالة المدير التنفيذي، وتعديل النظام الأساسي وعقد التأسيس، ويزيد وينقص في رأس المال المسجل، والقانون التجاري وما إلى ذلك يحتوي على لوائح مفصلة على مدى الدورات الفردية والتي ستعقد بالشركة.

المدير التنفيذي هو ممثل القانوني للشركة. يجوز للشركة بالعديد من المديرين التنفيذيين. ويمكن فقط تعيين شخص طبيعي باعتباره المدير التنفيذي. في حال ان هناك العديد من المديرين التنفيذيين، ولكل منهم الحق في التصرف بشكل منفرد نيابة عن الشركة ما لم ينص على خلاف ذلك في النظام الأساسي للشركة.

إنشاء المجلس الاستشاري اختياري. فقد يقرر المشاركون بإنشاء مجلس استشاري في مذكرة الشركة الأساسي. ويجب أن يتكون المجلس الاستشاري من ثلاثة أعضاء على الأقل يعينهم اجتماع المساهمين.

عملية تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة هي بسيطة نسبياً، وتستغرق نحو ثلاثة أسابيع. ويعقب التوقيع على مذكرة الاجتماع التأسيسي اقتناء التراخيص التجارية اللازمة، وأخيراً عن طريق تسجيل الشركة في السجل التجاري لمحكمة المقاطعة المختصة. فمن المهم التأكيد على أن أي شركة ذات مسؤولية محدودة تكتسب صفة قانونية عند تسجيلها في السجل التجاري.

وهناك تغيير حصل على القانون التجاري بتاريخ 01.10.2012 والذي يقيد تأسيس الشركة لشخص له قيود جمركية أو واجبات جمركية غير مدفوعة وهذا القيد ينصب على كل الاسهم للشركة وحتى للأسهم الموزعة وفي هذه الحالات على متلقي الاسهم تحصيل موافقة جمركية لتسجيلها باسمه في المحكمة التابعة لها الشركة.

و مكتب الجمارك بناءً على طلب الدافع عليه ان يقدم جواباً رسمياً خلال 5 ايام عمل لتسجيل الشركة في المحكمة و السجل التجاري و ذلك طبعاً في حال عدم وجود متأخرات جمركية غير مدفوعة و التي لا يجب ان تتجاوز 170 يورو.

و من بداية عام 2014 فإن فترة تسجيل الشركة بالسجل التجاري ستقل من 5 الى 2 يومين.

علماً أنه لا تفرض أي قيود على استيراد وتصدير رأس المال، ويجوز دفع المبالغ في أي عملة. وفقاً للمادة 8 من قانون النقد الأجنبي، على المصرف الوطني لسوفاكيا أن يتم إخطاره من قبل المقيمين وفروع غير المقيمين في سوفاكيا حول أي مجموعات نقدية، والمدفوعات والتحويلات المتعلقة بالاستثمارات المباشرة والقروض والأوراق المالية في الخارج بالنسبة لغير المقيمين، فضلاً عن إنشاء حسابات وأرصدة في الخارج منها.

القانون رقم 2012/394 المحدد للقيود للدفع النقدي والذي وضع حيز التنفيذ منذ بداية عام 2013 والذي يلغي الدفع النقدي للمبالغ فوق 5.000 يورو للشركات و المبالغ فوق 15.000 يورو على الافراد و الغرامة على ذلك 150.000 يورو.

3.2 تأسيس مكان تجاري

3.2.1 شراء عقار

لا يطبق المبدأ الروماني – الأرض ملتصقة بما فوقها – في النظام القانوني السلوفاكي. ونتيجة لذلك، يمكن الحصول على الأراضي والمباني بشكل منفصل من قبل كيانات مختلفة.

القانون المدني يحدد عدة طرق ممكنة لاكتساب ملكية العقارات، مثل العقود المكتوبة، الميراث، أو بقرار من السلطة العامة، أو غيرها من الوسائل المنصوص عليها في القانون. في معظم الحالات، يتم الحصول على العقار على أساس عقد مكتوب. ومن المهم أن نلاحظ أنه في حالة وجود عقد مكتوب لا يتم الحصول على الملكية إلا بعد التسجيل في السجل العقاري. و الجدير بالذكر أن إجراءات التسجيل تستغرق ما لا يقل عن 15 يوماً.

التسجيل في السجل العقاري ملزم ما لم يثبت خلاف ذلك. ولذلك فمن الممكن لأي شخص أن يدعي بأنه المالك الحقيقي، وعلى الرغم من وجود تسجيل ساري المفعول لكل من حقوقه المزعومة في السجل العقاري. لتجنب أي صعوبات فمن المستحسن أن يقوم المشترون بإجراء العناية الواجبة بتفحص تفاصيل نقل الملكية خلال السنوات الـ 10 السابقة لأن هذا يتوافق مع فترة تقادم الملكية العقارية بـ 10 أعوام.

وفقاً لمبدأ عام أدخلت اعتباراً من 1 مايو 2004، المادة 19 الفقرة 1/أ من قانون النقد الأجنبي بحيث يحق للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بتملك العقار في الجمهورية السلوفاكية دون أية قيود. الاستثناء ينطبق فقط على الأراضي التي تملكها الجمهورية السلوفاكية، وعلى الأراضي الزراعية والغابات. من أجل الحصول على الملكية للغابات والأراضي الزراعية والتي تلزم المواطنين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فإنه من الواجب استخدام الأراضي لمدة لا تقل عن 3 سنوات قبل الحصول على ملكيتها، في الوقت نفسه، أن يكون حاصلًا على اذن إقامة.

3.2.2 تأجير المحل التجاري

لا يقيد الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في حريتهم لاستئجار العقارات في الجمهورية السلوفاكية. ويتم تسجيل عقود الإيجار فقط في حالة كونها لأكثر من خمس سنوات في السجل العقاري. من المهم أن نؤكد أنه لا يمكن للمستأجر للمحلات التجارية أن يستخدمها لغير الغرض المخصص في تصريح الاستخدام.

3.2.3 البناء والتعمير

وفقاً للقانون السلوفاكي، لا ينصب الهيكل إلا بعد الحصول على رخصة بناء صادرة عن مبنى المكاتب المختصة (عادة مكتب البلدية في المنطقة التي الهيكل سينصب فيها). ويمكن طلب مثل هذا التصريح من قبل المالك للأرض التي سيتم بناء الهيكل عليها أو عن طريق شخص آخر يمتلك حقوق خاصة على الأرض و ناتجة عن عقد الإيجار أو الارتفاق.

عملية البناء تتم على ثلاثة مراحل منفصلة: تصريح من المنطقة (البلدية)، ورخصة البناء ورخصة الاستخدام. في بعض الحالات المعينة قد يضم تصريح البلدية وتصريح البناء في إجراء واحد.

خلال تصريح البلدية، مكتب البناء يرى ما إذا كان يمكن أن يكون هيكل خاص متفق مع المعايير المحددة عموماً والتي اقيمت في منطقة معينة. يتم إصدار رخصة تصريح البلدية على ذلك الأساس، ويجب أن تمتثل لخطة التقسيم التي أعددتها البلديات وسلطات الدولة. قد تكون دراسات أخرى مطلوبة ومحددة من قبل مكتب المبنى قبل أو أثناء عملية الترخيص.

مكتب البناء يتعهد بدراسة معمقة في المبنى بناء على وثائق المشروع. التصميم المعمارية هي جزء من وثائق المشروع، ويجب أن تمتثل امتثالاً تاماً للسماح في تصريح البلدية الصادر في المرحلة السابقة

علماً أنه قبل تصريح البلدية يتم إصدار تصاريح البناء، ومكتب البناء يدقق آراء عدد كبير من السلطات العامة المختلفة. فيما إذا كان لأي من هذه السلطات اعتراض، فإنه قد يعقد بشكل كبير الإجراء. كذلك قد تكون الإجراءات معقدة من خلال الاعتراضات والطعون المقدمة من أصحاب الأراضي والمباني المجاورة، لأنها أطراف في الحصول على تصريح البناء.

وعندما يتم الحصول على رخصة بناء، يمكن أن تبدأ أعمال البناء. بعد أن تنتهي أعمال البناء، يجب أن يطلب تصريح للاستخدام. وفقاً للقانون السلوفاكي، لا يجوز أن تستخدم هياكل البناء بدون ترخيص صالح بالاستخدام. تصريح البلدية بأكمله مع تصريح البناء يأخذ ما يقارب من 6 أشهر إلى 12 شهراً اعتماداً على عوامل مختلفة وتعقيدات محتملة

إذا كانت الهياكل المحددة والمخصصة لأداء أنشطة يمكن أن يكون لها تأثير كبير على البيئة، قد تكون هناك حاجة إلى تقييم الأثر البيئي من قبل القانون. ويتم تقييم الأثر البيئي بإجراء معقد نسبياً وإدارياً ويستغرق حوالي 18 شهراً. يرجى ملاحظة أنه إذا كان تقييم الأثر البيئي مطلوباً بموجب القانون، فإنه ليس من الممكن التقدم بطلب للحصول على تصريح البلدية من دون الرأي النهائي، والوثيقة الختامية الصادرة في نهاية التقييم للأثر البيئي

4. تصفية النشاط التجاري

4.1 نظرة عامة

القانون التجاري يوفر للمستثمرين الأجانب الذين يرغبون في إنهاء أنشطتهم التجارية في جمهورية سلوفاكية عدة آليات للتصفية. أولاً وربما الطريقة الأسهل هي نقل ملكية الأسهم في الشركة التجارية السلوفاكية لشخص أجنبي أو اعتباري. ويجوز للمستثمر الأجنبي أيضاً أن يقرر حل الشركة السلوفاكية مع التصفية أو بدون تصفية، اعتماداً على ما إذا كانت الشركة لديها أي أصول. بدء إجراءات الإفلاس هو أيضاً واحد من الخيارات لتصفية الشركة. وفقاً للمادة 68 الفقرة 1 من القانون التجاري، الشركة تتوقف عن الوجود في تاريخ حذفها من السجل التجاري لمحكمة المقاطعة المختصة. وبما أن الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي الشكل الأكثر شيوعاً للشركات في سلوفاكيا، فإنه سيتم التعامل بالآليات التصفية لهذا النموذج من الشركات في الفصول التالية.

4.2 نقل ملكية الاسهم

ما لم ينص على خلاف ذلك في النظام الأساسي للشركة، المساهم لا ينقل حصته في شركة تجارية إلى مساهم آخر في الشركة نفسها إلا بعد الموافقة في اجتماع المساهمين على ذلك. ونقل الحصة إلى طرف ثالث هو أكثر تعقيداً. وفقاً للمادة 115 الفقرة 2 من القانون التجاري، لا ينقل المساهم حصته إلى طرف ثالث إلا إذا كان النظام الأساسي للشركة يسمح بمثل هذا النقل. لذلك يوصى أن يتم اتخاذ مثل هذه الصياغة في عين الاعتبار عند صياغة النظام الأساسي للشركة. فالمطلوب هو عقد مكتوب، ويجب أن تكون توافيق الأطراف مصدقة من قبل كاتب العدل.

و تعديل جديد على القانون التجاري و يدخل حيز التنفيذ منذ 01.01.2013 و الذي يتعلق بتسجيل الاسهم او الحصص المنقولة للشركة و تعليق ذلك على موافقة السلطات الضريبية. و ذلك لا ينطبق على حالة نقل الاسهم او الحصص بناءً على انتهاء الشركة بدون تصفية كنتيجة لانتهاء المشاركة بالحصص عندما يتم نقل الحصص الصغيرة.

4.3 انتهاء الشركة

4.3.1 انتهاء الشركة دون تصفية

فسخ عقد الشركة دون تصفية يحدث اذا كانت الشركة السلوفاكية ليس لديها أي أصول. يجب التنبيه الى ان اجهزة الشركة الادارية غير قادرة طوعياً بمفردها على تقرير كون الشركة لا تملك اية ممتلكات و من ثم انها دون تصفية. لأن مثل هذا القرار فقط يصدر من المحكمة و ليس من قبل ادارة الشركة.

فسخ عقد الشركة دون تصفية ممكن أيضاً إذا تم رفض طلب لإجراء الإفلاس بسبب عدم وجود أصول أو لم تكن هناك أصول متروكة في الشركة السلوفاكية بمجرد إنتهاء إجراءات الإفلاس. في هذه الحالة يجوز لمحكمة الافلاس تقديم قرار الإفلاس الفعال و النافذ لصالح المحكمة المحلية المختصة ، التي بدورها تحذف الشركة من السجل التجاري.

إنهاء الشركة دون تصفية ممكن أيضاً إذا تم نقل أصول وواجبات و مسؤوليات الشركة السلوفاكية لخلفها القانوني. وفقاً للمادة 69 من القانون التجاري. أصول وواجبات و مسؤوليات الشركة السلوفاكية تنتقل إلى الخلف القانوني في حالة من الاندماج أو الاستيلاء أو الانقسام. و في حالة الاندماج، يتم نقل الأصول من واحدة أو أكثر من الشركات المنحلة إلى شركة أخرى قائمة بالفعل والتي تصبح الخلف القانوني للشركات المنحلة. وفي حالة الاستيلاء، يتم نقل أصول الشركتين المنحلتين معاً إلى شركة انشئت حديثاً والتي تصبح الخلف القانوني للشركات المنحلة. و في حالة انقسام، وتنقسم أصول الشركة الواحدة أو العديد من الشركات المنحلة وتحول إلى شركات أخرى عديدة.

يشترط القانون أن مسودة عقود مشروع الاندماج، أو الاستيلاء أو الانقسام تتم بموافقة اجتماع المساهمين من الشركات المشاركة. ويجب تقديم طلب الحذف للشركة المنحلة من السجل التجاري أو طلب لتسجيل الاندماج أو الاستيلاء أو الانقسام في السجل التجاري ومن قبل جميع الشركات المشاركة.

4.3.2 حل الشركة بالتصفية

حل الشركة بالتصفية يجري إذا لم تكن أصول الشركة حولت إلى الخلف القانوني وليس هناك أية أسباب للبدء بإجراء الإفلاس. الهدف الرئيسي للتصفية هو تسوية كافة العلاقات الاقتصادية للشركة بطريقة نهائية أو حتمية.

الشركة تدخل في التصفية من تاريخ اعتماد القرار لمساهميها بحل الشركة. ويتم نقل السلطة للتصرف نيابة عن الشركة من قبل المدير التنفيذي إلى المصفي المعين من قبل جمعية المساهمين. يجب أن يخطر المصفي جميع دائني الشركة عن بدء إجراءات التصفية ويجب نشر هذه المعلومات في النشرة التجارية جنباً إلى جنب مع الدعوة للدائنين للإبلاغ بمطالبهم ضد الشركة في غضون فترة لا تقل عن 3 أشهر. حالما يتم استيفاء المطالبات، وتقسم الأصول المتبقية بين المساهمين على أساس قرار جمعية المساهمين. وبعد ذلك، يجب على المصفي تقديم طلب لحذف الشركة من السجل التجاري أمام المحكمة المحلية ذات الصلة.

5. حل النزاعات

5.1 التحكيم التجاري

5.1.1 قرارات التحكيم المحلية

في جمهورية سلوفاكيا، يخضع التحكيم التجاري بموجب قانون التحكيم، والذي بني على اساس القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) لسنة 1985.

وفقاً لقانون التحكيم، يجوز للطرفين الاتفاق على شرط التحكيم في العقد أو في اتفاق التحكيم على اللجوء الى التحكيم على جميع أو في حال أي خلافات قد تنشأ بينهما بشأن علاقة قانونية محددة، سواء أكانت تعاقدية أم لا. ويشترط القانون على مثل هذا الاتفاق ان يكون خطياً، وإلا فإن حكمه هو البطلان. وفي حالة عدم وجود اتفاق خطي يمكن تصحيح ذلك من خلال بيان مشترك من الطرفين أمام هيئة التحكيم قبل بداية الإجراء على أبعاد تقدير.

وفقاً للمادة 1 الفقرة 2 من قانون التحكيم، المنازعات التي يمكن أن تحل أمام المحكمة العادية يمكن ان تحل من قبل محكمة التحكيم. ويحدد القانون المنازعات التي استبعدت صراحة من التحكيم، مثل النزاعات التي تنشأ فيما يتعلق بالملكية وحقوق الملكية الأخرى المتعلقة بالمتلكات غير المنقولة، والأحوال الشخصية للأشخاص العاديين، وإنفاذ الأحكام، وإجراءات الإفلاس وإعادة الهيكلة.

يعتبر التحكيم التجاري محلياً إذا كانت إجراءات التحكيم تجري في الجمهورية السلوفاكية. ويمكن لإجراءات التحكيم أن تأخذ مجراها من قبل واحد أو أكثر من المحكمين المعيّنين من قبل الأطراف أو من قبل محكمة التحكيم.

علماً أنه في حال الخلافات الدولية، فإن محكمة التحكيم التجاري المحلي تقرر على أساس النظام القانوني الذي اتفق عليه الطرفين. ولكن في حالة الخلافات الداخلية المحلية، فإن هيئة التحكيم تقرر دائماً على أساس النظام القانوني للجمهورية السلوفاكية. لا يمكن لهيئة التحكيم أن تقرر على أساس مبادئ المساواة إلا إذا تم الاتفاق صراحة على هذا من جانب الطرفين.

القرار التحكيمي له نفس الآثار القانونية لقرار من المحكمة بفعاليته و نفاذه ويمكن تنفيذها في نفس الظروف. ويجوز إعادة النظر في قرار التحكيم من قبل محكم آخر (أو محكمين آخرين) إلا إذا حالة موافقة الأطراف على ذلك صراحة.

فرص الطرفين للطعن في حكم التحكيم أمام المحاكم محدودة جدا. المنصوص عليها في القانون انتهاكاً للقواعد الإجرائية الأساسية فقط كسبب رئيسي. لا يجوز للطرفين الطعن في قرار التحكيم أمام المحكمة بالادعاء بسوء تفسير وتطبيق القانون من خلال الوقائع من المحكم.

5.1.2 أحكام التحكيم الأجنبية

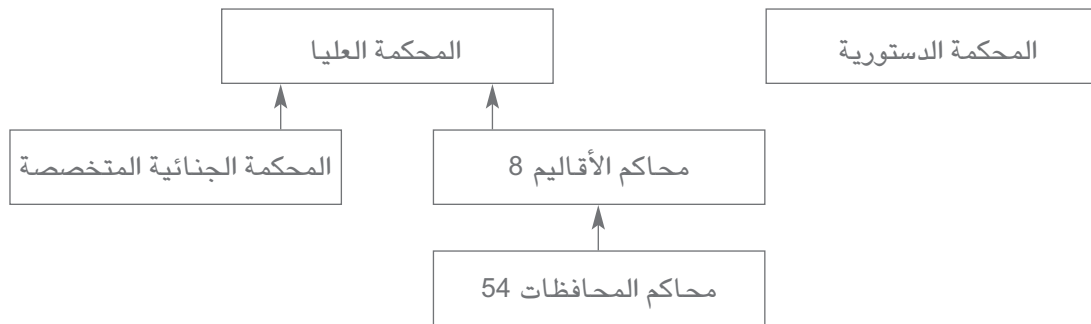
الجمهورية السلوفاكية هي طرف في اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية التي وقعت في 10 حزيران 1958 في نيويورك (فيما يلي 'اتفاقية نيويورك')، يخضع أيضا الاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية وفقاً لقانون التحكيم. ومع ذلك ، في حالة قيام نزاع اتفاقية نيويورك ستسود.

يرجى ملاحظة أن الجمهورية السلوفاكية قد اعتمدت مبدأ المعاملة بالمثل في الفقرة 1 من المادة 3 من اتفاقية نيويورك، وبالتالي يتم تطبيق اتفاقية نيويورك فقط على الأحكام التي تصدرها الدول المتعاقدة الأخرى. الجمهورية السلوفاكية تطبق أيضا ما في اتفاقية نيويورك بالنسبة لتنفيذ قرارات التحكيم من الدول غير المتعاقدة على أن مثل هذه الدول أيضا تطبق الاتفاقية فيما يتعلق بقرارات التحكيم الصادرة عن الجمهورية السلوفاكية.

تعتبر أحكام التحكيم أجنبية إذا صدرت في بلد آخر غير الجمهورية السلوفاكية. يجب أن يتم تنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية وفقا للشروط نفسها المتعلقة بتنفيذ قرارات التحكيم المحلية. لا شروط لقبول هذا الحكم الأجنبي بتاتا و المطلوب ببساطة تقديم الحكم الى المحكمة المختصة بتنفيذ الاحكام كما لو كان التحكيم محليا. أحكام قانون التحكيم فيما يخص رفض الاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية مماثلة لتلك المنصوص عليها في المادة الخامسة من اتفاقية نيويورك.

5.2 التقاضي

الجمهورية السلوفاكية لديها نظام للتقاضي ذا مستويين يتألف من المحكمة العليا، 8 المحاكم الإقليمية ومحاكم المقاطعات 54. وتستكمل كذلك كامل النظام قضائي من المحكمة الدستورية. ولقد ألغيت المحاكم العسكرية وذلك اعتبارا من 1 مارس 2009، ونقلت اختصاصاتها إلى المحاكم العامة



محاكم المحافظات هي المختصة في الشروع بالإجراءات في المقام الأول (كمحكمة البداية). المحاكم الإقليمية تختص بالنظر في محاكم الاستئناف وحالات معينة فقط كمحكمة بداية. المحكمة العليا الدستورية لديها وظيفة محكمة الاستئناف ومحكمة إعادة النظر. وتهيئة قضائية عليا فإن المحكمة العليا أبدا لا تتصرف كمحكمة درجة أولى. وبصرف النظر عن المسائل المدنية تقرر المحاكم أيضا المسائل الجنائية.

وتخضع الإجراءات المدنية لقانون الإجراءات المدنية. وبموجب قانون أصول المحاكمات المدنية تقرر المحاكم في القضايا المدنية والتجارية، والأسرة والعمل والمنازعات الاقتصادية. وهي أيضا تراجع قانونياً القرارات الصادرة عن الهيئات الإدارية.

حول القضايا الممثلة أمام محاكم المحافظات والمحاكم الإقليمية حيث تقرر المحاكم كمحكمة بداية فإنها تشكل من قاض واحد.

حاول القضايا الممثلة أمام المحاكم الإقليمية ومحاكم الاستئناف والمحكمة العليا والذي يقرره مجلس من 3 أو 5 قضاة. قانون أصول المحاكمات المدنية يميز بين الاستئنافات لحالات التعويض العادية وغير العادية ومراجعة الاستئناف، وإعادة فتح القضية.

الإجراء المدني هو عادة عملية تستغرق وقتاً طويلاً وربما تستغرق فترة تصل الى عدة سنوات. قد تحدث تأخيرات خطيرة. فالتحكيم لذلك غالباً ما يمثل خياراً أسرع وأرخص. علماً انه بصرف النظر عن الرسوم للمحاكمة، فإنها ملزمة أيضاً للطرف الخاسر في القضية لدفع رسوم المحامي لتمثيله الطرف الآخر.

تطور حديث العهد قد طرأ على النظام القضائي السلوفاكي من بداية عام 2012 وخاصة على مجال نشر و اعلان القرارات القضائية. ففي الماضي لم يكن ذلك الزامياً ولكن توافرية الحق بالنشر موجودة. وهذا التغيير الطارئ جعل النشر الزامياً يعطي الفرص لتفحص مسارية اتخاذ القرارات القضائية والتي تحمى و تصان بموجب دستور الجمهورية السلوفاكية.

مبدأ علانية و نشر القرارات القضائية لا يعد جديداً في القانون السلوفاكي ولكنها حتى بداية عام 2012 كان يعد حقاً فقط للمساهمين والمشاركين في القضية. و علانية المحاكمة تعطي ثقة عالية في النظام القضائي السلوفاكي وكل عملية النشر ستكون على صفحة الانترنت التابعة لوزارة العدل وللقرارات القضائية للمحاكم السلوفاكية للسنوات السابقة و جميع المعلومات الشخصية ستكون معممة بدون ذكر اسماء شخصية و ذلك لحماية الحقوق الشخصية.

6. الخلاصة

منذ انتخابات 1998 العامة، قامت الجمهورية السلوفاكية بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وفي العديد من المجالات، بدءاً من المالية العامة إلى تنظيم العمالة والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. منذ اعتماد هذه الإصلاحات، أصبحت الجمهورية السلوفاكية واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في الاتحاد الأوروبي ولقد نما تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية السلوفاكية المستمر منذ عام 2000، مع العديد من المستثمرين الأجانب في الآونة الأخيرة لاكتشاف سلوفاكيا. و المعترف به اليوم اعتبارها واحدة من أكثر جهات الاستثمار جاذبية، ليس فقط في الأسواق المتنامية بأوروبا الوسطى والشرقية فحسب بل في أوروبا ككل.

كییف – أوكرانیا

غوركوغو 172 سویتة 1316

031 50 كییف

هاتف: +380 44 361 30 20

فاكس: N/A

سكایب: ulckyyiv

أیمیل: kyiv@ulclegal.com

بریشا – إیطالیا

فیا فال غیادیکاری 4

251 23 بریشا

هاتف: +39 030 221 932 33

فاكس: +39 030 221 932 02

سكایب: ulcbrescia

أیمیل: brescia@ulclegal.com

براتسلافا – سلوفاکیا

تفاروجکوفنا 5, صندوق برید 21

814 99 براتسلافا

هاتف: +421 2 5720 1717

فاكس: +421 2 5720 1777

سكایب: ulcbratislava

أیمیل: office@ulclegal.com